

وثيقة إسرائيلية خاصة

محاضرة لرئيس الأركان الإسرائيلي* في النادي التجاري .الصناعي تل أبيب، 1993/12/3.**

على أبواب سنة 1994، نجد أنفسنا في خضم فترة عاصفة وتاريخية. وبحسب رأي المتواضع، فمنذ انتهاء حرب الأيام الستة، وبمعان معينة منذ سنة 1948، لم تكن مدرجة في جدول أعمالنا قضايا سياسية جسيمة ومصيرية، إلى هذا الحد، تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة بشأنها. ففي هذه الفترة، وفي هذا العام تحديداً، ستتبلور علاقاتنا بالفلسطينيين، وكذلك بجيراننا الآخرين. وإلى حد بعيد، سيتحدد طابع إسرائيل لجيل مقبل.

هناك ثلاثة أسئلة يطرحها هذا الواقع: الأول: ما الذي قادنا إلى هذا المفترق؟ والثاني: ما الذي يكمن في ثنايا هذا المفترق؟ والثالث: إلى أين يقودنا؟ سأحاول تناول هذه الأسئلة الثلاثة، الواحد تلو الآخر.

ما هي العوامل التي قادتنا إلى هنا؟ وما الذي قاد العرب إلى إدراك أن ليس في وسعهم إبادة دولة إسرائيل؟ وأن لا قدرة لديهم، حتى على فرض حل عليها بالقوة؟ وبالتالي، وكننتاج مباشر لهذا الإدراك، فإنه يتوجب عليهم التوجه إلى مفاوضات سياسية من أجل السلام، من دون شروط مسبقة. وبمعنى معين، فإنه بعد خمسة عشر عاماً من مجيء السادات، فإن جيراننا العرب، وكذلك الفلسطينيين، يحذون حذوه.

وبحسب رأي المتواضع، فقد أدى إلى ذلك. أولاً وقبل أي شيء آخر. قوة الجيش الإسرائيلي وإنجازاته في الحروب. فالحروب كلها، ولا سيما حرب يوم الغفران التي مرت ذكرها العثرون قبل فترة وجيزة، كانت بحسب رأيي، انتصاراً عسكرياً من الدرجة الأولى. فإذا كنا في أسوأ الأوضاع، حيث نجح العرب في تحقيق مفاجأة تكتية واستراتيجية، فإننا تمكناً بعد ثلاثة أسابيع من الحرب أن نحاصر الجيش المصري الثالث، وأن نكون قريبين من دمشق والقاهرة، أكثر مما كنا عليه في بداية الحرب. فالاستنتاج هو أن فرصة استئصال دولة إسرائيل، ككيان سياسي من الشرق الأوسط بقوة الذراع، لم تعد قائمة عملياً.

وبمعنى معين، فإن إنجازات حرب يوم الغفران هي بداية الطريق التي قادت إلى الاتفاقات المرحلية، ومن ثم إلى اتفاق السلام مع مصر، وفي نهاية المطاف، إلى محادثات السلام الجارية الآن.

أما الأمر الثاني فهو التعاضم المستمر في قدرات الجيش الإسرائيلي. وهذا يشمل تعاضم تلك القدرات على امتداد الأعوام الماضية، وأيضاً ما هو متوقع على هذا الصعيد في المستقبل.. فالواقع الذي لا شك فيه هو أن إسرائيل تمتلك طائرات من طرازي "ف. 15" (F-15) و"ف. 16" (F-16)، وسفن صواريخ حديثة، ودبابات حديثة، وناقلات جنود مدرعة، ووسائل أخرى. وستمتلك غواصات حديثة بعد وقت قصير. هذا إضافة إلى أن أبواب مصادر التسليح وأفضل منتجي السلاح في العالم مفتوحة أمامها.

والأمر الثالث هو الإحساس القائم في وعي العرب بأن إسرائيل تمتلك أسلحة غير تقليدية. وقد تحول هذا الظن في وجود قدرة كهذه إلى حقيقة ثابتة في نظرهم، مفادها أنه لا يمكن إزالة إسرائيل من الخريطة.

والأمر الرابع هو تلك المساندة الأميركية المتواصلة: أي طابع العلاقات المميزة مع مختلف الإدارات الأميركية في الجيل الأخير. ففي الإدراك العربي، فإن إسرائيل تحظى بمساندة أميركية أكيدة.

* إيهود براك.

** مصدر خاص.

هذه الأمور كلها، سويًا مع الخلفية الدولية العامة، قادت العرب إلى استنتاج مؤداه أن لا مفر ولا سبيل إلى أن يفرضوا علينا تسويات بالقوة، بل يجب الجلوس مع إسرائيل إلى طاولة المفاوضات.

كذلك، فإن إنجازين مهمين آخرين في المدى الآتي واليوم، ساهما في خلق تلك الصورة وذلك الاستنتاج.

الأول: المكافحة الفعالة والناجعة للنواة الصلبة لمنفذي عمليات الإرهاب في يهودا والسامرة وقطاع غزة في الأعوام الأخيرة، وتجسد ذلك في قتل عماد عقل في غزة، والزيري في صور باهر في الأيام العشرة الأخيرة، واعتقال أكثر من ثلاثمئة مطلوب منذ إغلاق المناطق، وقتل 35 منهم. فالنشاط الناجح جدا الذي يقوم به جهاز الأمن العام ("الشاباك") ووحدات المستعربين، والوحدات الخفية لشرطة حرس الحدود، والتعاون بين كل هذه الجهات، أديا إلى محاصرة المطلوبين وجعلهم يعيشون في واقع متواصل من الإحساس بالمطاردة.

والأمر الآخر هو إنجازاتنا في لبنان. وهذه عبارة عن تضايف أساليب عمل متنوعة وعمليات هادفة وراء

حدود منطقة الحزام الأمني. لا أود أن أخوض في تفصيلاتها، لكنها تؤدي جميعها إلى عرقلة إمكانات تسلل المخربين، وإلى تقليص حرية نشاطهم من وراء الحدود. فهذه الأمور تجعل ثمن التسلل باهظًا، وتحدث تغييرًا في التوازن بين النشاط المعادي داخل منطقة الحزام الأمني، وبين النشاط الذي لا يستهان به إجمالاً، إلا إنه يمارس من الخارج. الممارس من خارج منطقة الحزام الأمني عن طريق عمليات القصف التي ينفذها حزب الله.

لكن الثمن الذي دفعناه كان باهظًا؛ إذ فقدنا في هذا العام (1993) سبعة وعشرين من رجالنا، من بينهم إثنان من المدنيين في الشمال. في مقابل خمسة عشر فردًا في العام الماضي. وخسرنا أيضاً اثنين وخمسين شخصاً من قوى الأمن والمدنيين في الصراع مع الانتفاضة في يهودا والسامرة وغزة وداخل إسرائيل، في مقابل واحد وأربعين شخصاً في العام الماضي.

لكن، في المحصلة العامة، فإن قوة إرادتنا الجماعية كما هي مجسمة في إدراك خصومنا. أي قدرتنا على الصمود، وسياسة "النفوس الطويل" التي يمارسها الجيش وقوات الأمن، والقدرة على الصمود التي أبدتها المدنيون في مستوطنات الشمال، وكذلك المستوطنون اليهود في يهودا والسامرة وغزة، في أوضاع قاسية جداً ويومية، في مواجهة عمليات الرشق بالحجارة، وإطلاق النار وإلقاء الزجاجات الحارقة، التي كانت توقع خسائر في الأرواح. كل هذه الأمور، دفعت الطرف الآخر إلى الاستنتاج، بأن لا سبيل إلى ابتزاز أي شيء منا بسهولة، وعن طريق اللجوء إلى القوة والعنف.

إلى ذلك، فإن حكومة إسرائيل، بالقرارات التي اتخذتها على امتداد العام الماضي. أكان ذلك لناحية طرد نشيطي حركة "حماس" أم لناحية إغلاق مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، أم لناحية عملية "تصفية الحساب" في لبنان. أكدت بالملح أن انشغالها بالمفاوضات لا يعني شل حركتنا، ولا يعمينا عن رؤية أين تكون مصالح إسرائيل الأمنية الحيوية موضع اختبار، وأنه حيث تخضع تلك المصالح للاختبار، فإن ردنا لا يكون سهلاً، ولا يأتي وفقاً لتخمينات الطرف الآخر. كذلك فإن لانعدام الفائدة من أعمالهم تأثيراً قوياً في إدراكهم. وتجسيد تصميمنا هذا له قيمة بالذات، عند الدخول في مفاوضات للتوصل إلى ترتيبات سياسية.

هذه الأمور كلها قادت الفلسطينيين، والسوريين، والملك حسين، والحريري في لبنان. بتشجيع معين من جانب مصر، وبمساعدة من جانب الأميركيين. إلى إدراك أنه يجب الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والبحث في مختلف الأمور. وهم لا يفعلون ذلك بسعادة، ولا حبا لصهيون، بل من خلال إدراكهم للواقع، ومن خلال صحتهم وإدراكهم ما يمكن تحقيقه.

وهذه الحقيقة، أي أن ما يسيطر على إدراكهم هو الصحة واستيعاب ما يمكن تحقيقه، تشكل مبعثاً للتفاؤل، لأنه عندما يجلس قبالتنا شركاء يتفهمون الواقع، فالمحادثات لا تكون سهلة بالضرورة، لكن يبقى هناك أساس للبحث، وفرصة. في نهاية المطاف. للتوصل إلى نتائج.

هكذا نقف على أبواب سنة 1994، هذه السنة التي ستجرى فيها المفاوضات الجوهرية بشأن لب القضايا التي يجب أن تحسم بيننا وبين الفلسطينيين، وأفترض أيضاً بيننا وبين جيراننا الآخرين. وعملياً فقد انطلقت المفاوضات مع الفلسطينيين، وتقديري أنها ستنتقل. ومن المحتمل أن تحسم. على جبهات أخرى، على الرغم من أن تحقيقها أو. بدلاً من ذلك. مواجهة إمكان وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، سيستمر أعواماً طويلة.

وعقب هذا العام، نجد أنفسنا في واقع غني بالفرص وحافل بالمخاطر والتناقضات. فمن ناحية: دعم،

وسمعة دولية حسنة لإسرائيل لم يكن لها نظير، بحسب اعتقادي، قبل عشرات من الأعوام، ومن ناحية أخرى:

تعاطف قوي في العالم مع الموقف الفلسطيني، ومع الموقف العربي عامة، في الجوانب الجوهرية للأمر؛ من ناحية

احتمالات للسلام، وفرص لتخفيف حدة العداء، وتوقع إمكانات من التعاون والتنمية الاقتصادية ومن ناحية. على الأقل في الأوضاع الانتقالية. تأزم وتواصل المخاطر الآنية، وبالتحديد الأمن الشخصي.

واختارت حكومة إسرائيل البدء مع الفلسطينيين. ونحن الآن [في مرحلة ما] بعد اتفاق إعلان المبادئ، وفي خضم المباحثات بشأن تطبيق الاتفاق الخاص بـ "غزة وأريحا أولاً". لكن اللابعين الآخرين ينتظرون. وهم ليسوا منقطعي الصلة بما يجري. بل ينتظروننا على مقاطع أخرى من الطريق.

مع الأردن هناك مجالات اتفاق ضمنية، واسعة جداً، وهناك حوافز قوية لدى الأردنيين. اقتصادية وغيرها. للانضمام إلى المسار. لكن هناك علامة استفهام بشأن وجود واستقلالية الإرادة السياسية لترجمة هذه التفاهات العريضة إلى عمل، وإلى قرار حاسم ومن ثم توقيع اتفاقات بصورة عامة، وبشأن ما إذا كان هذا يمكن أن يحدث قبل تحقق تقدم في المسار السوري بصورة خاصة.

والسوريون، وعملياً الرئيس الأسد، هم اللاعب الرئيسي داخل هذه الصورة، وسأطرق لاحقاً إلى هذا

اللاعب الرئيسي.

ومع اللبنانيين، ليس لدينا، عملياً، أية مشكلة، سوى المشكلة الأمنية، التي يرتبط حلها إلى حد كبير بالسوريين، إمّا عن طريق غض النظر، على الأقل، وإمّا عن طريق سماحهم للبنانيين بالعمل. لكن المشكلة الأمنية بيننا وبين لبنان قابلة للحل من حيث الأساس. فليس لنا مطالب إقليمية في لبنان. وعملياً، فإذا ساد الهدوء في منطقة الحزام الأمني، وعلى الحدود الشمالية، لمدة بضعة شهور، فسنكون مستعدين. في سياق اتفاق شامل مع اللبنانيين، وضمان مستقبل أفراد جيش لبنان الجنوبي. لأن نخلي منطقة الحزام الأمني بالتدريج. وهذا الأمر معلوم للحكومة اللبنانية، ومن الممكن أنها كانت ستعمل على فرض الهدوء في جنوب لبنان، لو كان العمل وفقاً لاعتباراتها المستقلة فقط ممكناً.

لقد قاد اتفاق إعلان المبادئ إلى البحث في تطبيق الحكم الذاتي في "غزة وأريحا أولاً". ونحن على مسافة أيام معدودة من الموعد المقرر لتوقيع اتفاق بهذا الشأن. والمباحثات معقدة. وليس هناك أي ضمان من أن يتم التوصل إلى اتفاق في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر الحالي. وبمعنى معين، هناك احتمال كبير بألاً يتم التوصل إلى اتفاق حتى هذا الموعد. فالاتفاق يحمل في ثناياه الكثير من الخلافات الصعبة، وعندما يحاول المرء جلاء جذور تلك الخلافات، فإنه يكتشف السمات المميزة لهذا الاتفاق ذي الخصوصية الفريدة.

فخلافات لاتفاق السلام مع مصر، أو اتفاقات فصل القوات مع سورية، التي تم فيها أولاً البحث في المبادئ والتفصيلات، وبعد ذلك فقط تم توقيع الاتفاق، ثم تطبيقه، حيث كانت القاعدة الأساسية فيما يتعلق بالتطبيق الفصل بين القوات وبين الكيانات، الأمر الذي وفر خطأ فاصلاً بمنتهى الوضوح، وفي هذه الحال، فإن القيادة من الطرفين فقط هم من في إمكانهم اتخاذ قرار بإثارة النزاع من جديد؛ واختبار الاتفاق يكون [رهناً] بتحقيق الحل بقطف ثمار الاتفاق في المدى الطويل، وعلى قاعدة المصلحة المشتركة.

أما هنا، وأقصد بذلك الاتفاق بشأن "غزة وأريحا أولاً"، فإن خصوصية الوضع بيننا وبين الفلسطينيين، والسعي للتوصل إلى اتفاق، قادا إلى تحديد المبادئ وتوقيع اتفاق، والآن نتقدم للبحث في تفصيلاته. وهكذا، فالمفاوضات جارية لتطبيق الاتفاق. والمفاوضات وعملية التطبيق، على حد سواء تجريان في محيط حيث لا نصل بين المجتمعين ولا الكيانيين. بل العكس هو الصحيح. فالطرفان متداخلان ومتشابكان. قوات الأمن مع المطلوبين ومنفذي عمليات الإرهاب، والمدنيين الإسرائيليين مع السكان الفلسطينيين. تداخلاً عميقاً على صعيدي الأرض والأفراد. وأية عملية اشتعال للوضع من جديد، بسبب شرارة في مكان ما، ليست خاضعة لسيطرة القيادة وصانعي القرار لدى الجانبين؛ بل هي خاضعة عملياً لاعتبارات "أحد صقور فتح" من الشباب صغار السن، أو لاعتبارات فرد من أفراد جماعة الجهاد الإسلامي، في مكان ما من قرى ومدن قطاع غزة. والاختبار فوري وفعلي، ومرتبطة بالأمن الفردي للأشخاص.

وهذا الترابط هو أساس التعقيدات. ولا يمكن إيجاد حل لجانبه الجوهري والمبدئي من خلال أية صيغة ذكية. وسيرافقنا هذا الجوهر الإشكالي لاحقاً، وسيطلب الجهود كلها، والعناد كله، والقدرة المهنية والإرادة الطيبة، والتفاهم بين الطرفين. وسأطرق إلى ذلك لاحقاً.

علينا أن ننظر إلى الواقع بعيون مفتوحة ويقظة، حتى لو كان ما نراه صورة وحشية وغير محببة؛ فالفلسطينيون يسعون لأن يحققوا في نهاية المسار، في مرحلة التسويات الدائمة، دولة فلسطينية. ولذا فهم ينسبون أهمية كبرى إلى الجوانب الرمزية التي تشكل سابقة في مضامين اتفاق "غزة وأريحا أولاً". وهم يسألون أنفسهم، لا

عن الفارق بين الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر أو الثالث من كانون الثاني/يناير بالنسبة إلى ما سيحدث في غزة وأريحا. إنهم يسألون أنفسهم بالنسبة إلى كل شيء. من حيث كيفية اندماجه في داخل الرقعة الواسعة من الرموز والسوابق، على طريق السيادة الفلسطينية. وهم يفعلون ذلك. لاعتبارات موضوعية من ناحيتهم وأيضاً كجزء من الصراع السياسي الذي يخوضونه لاكتساب عقول وقلوب الشارع الفلسطيني.

وبالتوصل إلى اتفاق المبادئ، بضبايته (وهذه الضباية لها فوائد وليست مجرد قيود على الاتفاق)، ما زلنا نواجه خلافات تتطلب قرارات قاسية من الطرفين، قبل أن يصبح التوقيع، وإجمال المناقشات، وتطبيقها، ممكناً في المجالات الشاملة. ولا يقتصر الأمر على قضايا مثل قضية النقد الذي سيكون متداولاً، أو قضية الارتباط بأي من البنوك المركزية، وهل سيكون الجهاز الضريبي مرتبطاً أم منفصلاً، وخلاف ذلك من الأمور.

إن الخلافات لا تقتصر على هذه الأمور، على أهميتها، بل تطال أيضاً جوهر المسألة من وجهة نظرنا، أي موضوع سعيها للحفاظ على كتل استيطانية، بحيث تكون مسؤوليتنا الأمنية شاملة لكل كتلة منها، ومن دون إزالة أية مستوطنة؛ وكذلك موضوع نقاط العبور، التي يبدو أنها تنطوي على جانب رمزي فقط، بينما لها في الواقع جانب أمني وآخر جوهري؛ وموضوع تحديد تخوم منطقة أريحا، حيث إن الخلاف بشأنه واسع جداً، وينطوي أيضاً على أمور موضوعية، ترتبط بالجانب الفوري المتعلق بالحفاظ على الأمن الخارجي في أيدينا على امتداد نهر الأردن، وأيضاً بالسابقة الكامنة في الأمر، على حد سواء. وهذه الأمور كلها موضوعات مختلف بشأنها.

إن على عاتق الجيش الإسرائيلي مسؤولية ثلاثة موضوعات: الأول: ضمان الأمن الخارجي في مواجهة أي عدو. وهذه مسألة معالجتها ليست معقدة على وجه العموم؛ فالمصريون لا يحشدون فرقاً مدرعة على الجانب الآخر من الحدود، والأردنيون. لا تنسب إليهم نيات عدوانية. وفي أية حال، فنحن منتشرون على طول نهر الأردن. أما الموضوع الثاني، فهو حماية المستوطنات. وهذه مسألة تتطلب مرابطة قوات، وإحاطة المستوطنات بأسوجة شائكة، وإقامة أبراج مراقبة، ومواقع حراسة، وبوابات كهربائية، ومواقع للحراس على تلك البوابات، ومصابيح للإضاءة. لكن في نهاية المطاف، إذا كان لنا وجود أمني على مسافة بضع مئات من الأمتار حول الكتل الاستيطانية، تصبح المسألة مقتصرة على فرز القوات اللازمة لذلك، وهذه مسألة يمكن إيجاد حل لها.

لكن مسألة حماية الحركة على محاور الطريق تبدو لي المسألة المركزية؛ لأن على تلك المحاور. حتى تلك المخصصة للخروج من المستوطنات الإسرائيلية في غوش قطيف، على سبيل المثال، يتحرك أيضاً السكان الفلسطينيون. ومن يقوم بإحصاء عدد وسائل النقل على تلك المحاور يكتشف أن وسائل النقل الفلسطينية أكثر كثيراً من مثيلاتها الإسرائيلية. ففي القطاع يعيش قرابة ثلاثة أرباع مليون فلسطيني، في مقابل بضعة آلاف من الإسرائيليين. وحماية الحركة على هذه المحاور مشكلة عملية، وستكون موضع اختبار فوري غداة توقيع الاتفاق. ففي المستقبل القريب ستتحرك هناك. جنباً إلى جنب. وسائل نقل فلسطينية وإسرائيلية، وسيطلب الأمر منا ضمان الحماية لوسائل النقل الإسرائيلية على تلك المحاور. وأود القول إننا اليوم لا نحول بصورة قاطعة دون تنفيذ عمليات [إرهابية] على تلك المحاور. ومقتل كل من شلفا أوزاتا ويتسحاق فاينشتوك في الأيام الأخيرة دليل على عدم قدرتنا على منع العمليات الإرهابية على نحو قاطع، في تلك المحاور.

ونحن ندرك أن الجزء الأساسي من الصراع الذي نخوضه لحماية الحركة على محاور الطرق إنما لا يتم على تلك المحاور؛ فليس هناك أي إمكان لمرافقة كل سيارة، وكل مسافر وكل شخص. فعلى محاور الطرق في يهودا والسامرة يتحرك الآلاف من وسائل النقل على مئات كثيرة من الكيلومترات. وعملياً، نحن نطارد منفذي العمليات الإرهابية حتى أوكارهم، سوياً مع أفراد "الشبابك" ووحدات المستعربين قبل كل عملية وبعدها.

هذا الواقع لن يكون قائماً في غزة وأريحا بعد الاتفاق. ولذا، تنطوي المقاربة الإسرائيلية لضمان الحماية على محاور الطرق على افتراض معين قوي بشأن الفاعلية، والإرادة الطيبة ونوعية أداء الشرطة الفلسطينية. وهذا الأمر سيكون تحدياً مركزياً واختباراً للفلسطينيين. لكن من ناحيتنا، علينا أن نعلم أن قدرة الشرطة الفلسطينية، التي ستساهم بصورة غير مباشرة في ضمان أمننا، يجب أن تكون جزءاً من الصورة العامة. وذلك لأننا لن نتمكن من مواصلة العمل على النحو الذي نعمل به اليوم، من خلال جهاز الأمن العام ووحدات المستعربين.

وضمن هذه القيود المتأصلة يجب أن يكون هناك شيء من الوضوح. لدى قائد الدورية الإسرائيلي، ولدى المستوطن من غوش قطيف، ولدى الشرطي الفلسطيني والمواطن الفلسطيني. يجب أن يكون واضحاً لكل هؤلاء صلاحيات كل منهم. من يجوز له القيام بعمل ما ومن لا يجوز له، وما الذي ننوي فعله كلما حدثت عملية إرهابية،

أو نشأ اشتباه في احتمال حدوث عملية، أو مطاردة ساخنة بعد العملية، وما الذي نتوقعه من الجانب الفلسطيني. وهذا الوضع يجب أن يكون قائماً على مختلف المستويات.

وبحسب اعتقادي، فهذا الوضع ضروري لنا، للحكومة والجمهور. علينا أن نعرف إلى أين نحن ذاهبون بوضوح وبفكر صاف، لأن الأمر يتعلق بمشكلة عملية، ستكون موضع اختبار أكيد فوراً بعد توقيع الاتفاق. يجب أن نعرف ما الذي سنفعله وما الذي لن نفعله عندما تطلق النار على سيارة وعندما تكون لدينا شكوك في خلية إرهابية في إحدى السيارات قرب أحد محاور الطرق، وعندما يتضح لنا أنه وقع حادث طرق متعمد، على طريقة "أضرب واهرب" من جانب سائق سيارة فلسطيني ضد سيارة إسرائيلية. وقد سبق أن وقع مثل هذه الأمور عندما كنا وحدنا نسيطر على تلك الطرق.

والقرارات الحاسمة التي نتدارسها يجب أن تأخذ في عين الاعتبار. من ناحية مسؤوليتنا الشاملة عن الأمن الخارجي، وعن أمن الإسرائيليين والمستوطنات وتحركهم على الطرق، ومن ناحية أخرى، المنحى العام الذي نسير إليه: إلى تسوية، وإلى تعاون، وارتباط متبادل، ليس في موضوع الأمن فحسب، بل أيضاً في الاقتصاد وفي المجالات الأخرى، بما في ذلك مسؤولية الفلسطينيين إزاء مكافحة حركة "حماس" والإرهاب، وضرورة أن تتوفر لهم الوسائل للقيام بذلك. وسيكون خطأ من جانبنا أن نقول. نحن سنتولى معالجة الأمور كافة، وأنتم [أي الفلسطينيين] معفيون من ذلك، ليس لنا أية مصلحة في إعفائهم من مسؤولية خوض الصراع داخل غزة وفي مخيمات اللاجئين وفي أريحا ضد الأطراف التي تمارس الإرهاب ومصادرها.

علينا أن نقول لأنفسنا، وأن نقول بوضوح، وسلفاً. للفلسطينيين والأميركيين والمصريين، إن ما سيحدث في غزة وأريحا اختبار أساسي، من زاوية النظر الأمنية، لكل تسوية مستقبلية، وأننا نتوقع من جانبهم عملاً فعالاً ضد الإرهاب، وأننا نتوقع من منظمة التحرير الفلسطينية أن تكبح النشاط الإرهابي وأعمال الإخلال بالنظام أيضاً في تلك الأجزاء من يهودا والسامرة التي لن تكون ضمن التسوية المتعلقة بغزة وأريحا.

لكن علينا أن نعلم أيضاً أن حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي ستحاولان مواصلة أعمال الإرهاب في غزة وأريحا، ناهيك بباقي أجزاء يهودا والسامرة. وحتى لو أراد عرفات فرض الهدوء في غزة، فإن حركة "حماس"، وربما من خلال تغاض من جانب نشيطين محليين تابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد ترى في مواصلة الأعمال الإرهابية في باقي مناطق يهودا والسامرة وسيلة للتشديد على الفارق بين المنطقتين.

إلى ذلك، سيبدى الفلسطينيون الكثير من الإبداع في إبراز مختلف الأبعاد الرمزية لـ "شبه استقلال" و"شبه سيادة"، تحديداً في منطقتي غزة وأريحا. فكل شيء لن يحظر بنص صريح في الاتفاق، ويتضمن إبرازاً لأي بعد يتعلق بحرية قرارهم وحرية عملهم. سيحاولون تحقيقه على امتداد الطريق. وسنواجه في سياق الصراع معهم لحظات قاسية، وضحايا، ورموزاً مربكة. وهذا الصراع متواصل، وسيواصل فترة طويلة.

ومع ذلك، أقول إن في وسعنا، إذا حافظنا على وحدتنا الداخلية وعلى وضوح أهدافنا، أن ننتصر في هذه المرحلة أيضاً. إلى هنا [حديثي] بالنسبة إلى الفلسطينيين.

أما بالنسبة إلى الأردنيين، فليس هناك خلافات جوهرية بيننا وبينهم، وتلك القائمة يمكن إيجاد حل لها بسهولة، نسبياً؛ فالأردنيون منهمكون في إحباط العمليات الإرهابية عبر الحدود، في ضوء مصلحتهم التي تقضي بالحيلولة دون نشاط الخلايا السرية داخل المملكة. ومن ناحيتنا، نحن معنيون باستقرار النظام في الأردن، لا بضممان استقراره فحسب، بل أيضاً بمشاركته في العملية السياسية، وبلورة الأبعاد المختلفة للتسوية الدائمة. مع ذلك، فأبعاد التطبيع العلني للعلاقات مع الأردن، غير القائمة حتى الآن. هي ذات قيمة عليا في هذه المرحلة، حتى قبل توقيع اتفاق مع الأردنيين. ونحن لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت ستظهر في الأردن إرادة سياسية تسعى للتوصل إلى تعبيرات كهذه في وقت قريب.

أما السوريون، فإنهم عامل مركزي على امتداد أفقنا الاستراتيجي، وهم كذلك قوة عسكرية. إذ يملكون أربعة آلاف دبابة، وألفين وخمسمئة مدفع، وستمئة طائرة، بعضها متطور جداً، وصواريخ أرض. أرض تحمل رؤوساً كيميائية، يغطي مداها الأراضي الإسرائيلية كلها. لكن القوة العسكرية ليست العامل الوحيد؛ فللسوريين نفوذ عميق في لبنان في الجانب المتعلق بالإرهاب، من دون أن يتطلب الأمر تسليح جنود أو ضباط سوريين باتجاه أي من مواقع جيش لبنان الجنوبي: إذ إن لديهم تأثيراً في طرق الإمداد وحرية العمل، وفي الأهداف المتوخاة وحجمها. وفي وسعهم، إذا أرادوا، أن يمارسوا دوراً كابحاً أو مساعداً، حتى لو لم يصل هذا الدور إلى حد التخطيط أو المشاركة في التنفيذ. ولديهم تأثير مهم جداً في حرية الحركة السياسية للحكومة في بيروت. ففي أيديهم مفتاح

الأغلال التي تقيد أيدي الرئيس الحريري، والسيادة الفعلية للبنان. ولديهم تأثير أيضاً، من خلال إظهار قوتهم، في حرية الاعتبارات الأردنية، بالنسبة إلى خطوات تتعلق بالتسوية السياسية. وبصورة غير مباشرة، لديهم تأثير أيضاً في الفلسطينيين والساحة العربية إجمالاً.

ما هي العوامل التي تساهم في تشكيل موقف الرئيس الأسد؟ من ناحية، فهمة للواقع. هناك دولة عظمى واحدة حقيقية في العالم؛ ليس هناك مساندة روسية؛ ليس أمامه فرصة لإلحاق الهزيمة بنا بالقوة، وبالتأكيد ليس هناك في هذه اللحظة تحالف عربي مؤيد للخيار العسكري. وإسرائيل تتمتع بتفوق. في مجال الأسلحة التقليدية، وفي نظره من الناحية الاستراتيجية أيضاً. الفلسطينيون بدأوا المباحثات، والأردنيون يقبلون الأمور ويتدارسونها أو هم في حالة تخبط، وهناك خطر معين في أن يتجاوزها القطار ويبقى خارج السياق التاريخي. لديه القدرة على التسبب في نزف دماء بقدر معين، على امتداد حدود منطقة الحزام الأمني، لكنه لا يملك القدرة على فرض حل. ومن المشكوك فيه أن لديه خياراً عسكرياً حقيقياً مستقلاً. هذه هي العوامل التي تدفعه بقوة باتجاه السير للتوصل إلى اتفاق [...]].

اقتصادياً، لا يعاني الأسد ضائقة، كما كانت الحال قبل بضعة أعوام؛ فالنمو الاقتصادي في سورية يصل إلى 5٪ سنوياً، وهذه نسبة غير سيئة. ولدى السوريين احتياطي من النفط. وهم ينتجون قرابة 500 ألف برميل يومياً، وتبلغ صادراتهم من هذه السلعة قرابة ملياري دولار سنوياً. وبالتالي فوضعهم لا يعاني ضائقة.

لكن فتح الحدود وتطبيع العلاقات مع إسرائيل يعنيان فتح الحدود والتطبيع مع الجميع. والأنظمة الكلية التي انفتحت على مجتمعاتها ومحيطها، أو خففت من وطأة قبضتها على مجتمعاتها. كلنا يعرف ما حدث لها في أماكن أخرى من العالم والرئيس الأسد يعرف ذلك أيضاً. وهذا الأمر يقود إلى خشية معينة؛ فالانفتاح قد يجلب العملة الصعبة، والقدرة على اجتذاب الاستثمارات، لكنه يجلب معه أيضاً تهديدات ومخاطر. ومن وجهة نظر الأسد، فإن تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية، من خلال إخراج سورية من لائحة الدول المساعدة للإرهاب، ومن خلال الحصول على تسهيلات تجارية، هذا التطبيع مع الولايات المتحدة الأميركية أكثر أهمية بالنسبة إليه من تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فمن إسرائيل يريد الأرض، كل الأرض، وبسرعة. وهو يريد الحصول عليها حتى آخر سنتيمتر، على غرار الرئيس السادات. وحتى الآن لديه استعداد لدفع الثمن من خلال ترتيبات أمنية معينة. كذلك، فالمفاوضات معه لن تكون سهلة. وسنكتشف فيه مفاوضات صلباً وخبيراً جداً في هذا المضمار.

إن إخراج سورية من دائرة العداء العسكري النشط مصلحة إسرائيلية واضحة، إذا كان الأمر قابلاً للتحقيق من دون المساس بأسس أمننا. وقد قلنا مرات كثيرة في الماضي إنه ما دامت الحرب مع سورية احتمالاً واقعياً، فإننا بحاجة إلى كل متر من أراضي هضبة الجولان. لكن السؤال هو هل دوام هذا الوضع قضاء من السماء لا راد له؟ سيبقى هكذا الآن وإلى الأبد؟ وليس مهماً ما يجري في العالم، ولا في المنطقة وبيننا وبين سورية؟

وأنا أقول: الجواب ليس أمراً مفروغاً منه، على الرغم من أنه في هذا الوقت، لا أعتقد أن أحداً منا لديه رؤية تفصيلية لكيفية إيجاد حلول لهذه المشكلات. لكن قد تنشأ إمكانات تندمج فيها أسس السلام الكامل والرسمي: تبادل السفراء، والحدود المفتوحة وخلافه، مع ترتيبات أمنية قد تكون مرضية ومقبولة من الطرفين، ومع تغيير في الانتشار العسكري في هضبة الجولان، بحيث تكون هذه الأمور كلها على مراحل ولفترة زمنية ملحوظة، وبصورة تتيح هذه المراحل والزمن الذي تتطلبه إمكان التحقق مما إذا كان ما نحن مقبلون عليه جيداً أو أن الأمر مجرد تلاعب وخداع. وليس من المستبعد أيضاً أن تتضمن تلك الترتيبات مشاريع اقتصادية مشتركة، تخلف حافزاً إيجابياً، لعدم العودة إلى الخلف من خلال التحولات والمردود الذي يعود منها على الطرفين.

وبحسب تقديري، فإن في إمكان تضافر عوامل من هذا النوع أن يقود، في حالات معينة، إلى استنتاج أن الفرصة الكامنة فيها لإخراج سورية من دائرة العداء النشط تحتم علينا وزن الأمور بعمق. طبعاً، فرقصة التانغو هذه تحتاج إلى طرفين. لذلك مطلوب أيضاً استعداد سوري. وفي حالتنا هذه يمكنني القول إن هناك حاجة إلى طرف ثالث كذلك: مدرب رقص أميركي. وليس هناك أي ضمان لاحتمية نشوء وضع كهذا. فمن الممكن أن نعلم قريباً جداً أن السوريين غير راغبين بما فيه الكفاية، أو غير مدركين بما فيه الكفاية للشروط اللازمة لنا لغرض حماية مصالحنا الأمنية الحيوية، وأنه ليس هناك نقطة بداية. لكن قد يحدث العكس أيضاً، ويتم على الرغم من ذلك العثور على طريقة لردم الفجوات في ما بيننا.

وعلياً أن نعلم، من خلال رؤية غير مشوشة، بأنه على مدى أعوام طويلة، فإن محاولة إنجاز اتفاقات سلام مع جميع جيراننا، من دون سورية، قد تكون أشبه بمحاولة إطفاء حريق أو كومة من الجمرات الملتهبة، تنجح في إطفائها جميعاً إلا واحدة. وبمرور الوقت، هناك إمكان أن تشعل الجمرات التي بقيت ملتتهبة المحرقة كلها من جديد. وإذا

كنا نريد عدم إطفاء هذه الجمرّة الأخيرة، وفي الوقت ذاته نبغي الحيولة دون اشتعال الحريق من جديد، فعندها يتوجب علينا أن نبقي في حالة تأهب قرب المحرقة، التي اعتقدنا أننا أطفأناها. وفي يدنا جهاز الإطفاء. إلى أين يقود كل هذا؟ ليس هناك ضمانات ولا يقين. فاليقين القاطع قائم فقط في عالم الأطفال، وعالم السحرة وأنبياء الكذب. إن مسار المصالحة بيننا وبين العرب، بعد نحو خمسين عاماً من الحروب، أو ربما يمكن القول مئة عام. هذا المسار ليس بسيطاً، ولا سهلاً، ولا خالياً من المخاطر. لكنه يحدث في محيط استراتيجي، حيث قوتنا النسبية إزاء الجيران، والاحتمالات الكامنة لتعاظم قدراتنا، والمساندة الدولية التي نحظى بها، وقدرة إسرائيل الاستراتيجية بشموليتها، تفتح كلها فعلاً "نافذة فرص" لبضعة أعوام يمكن فيها. وفقاً لقواعد المناقشة والحسم المألوفة في مجتمع ديمقراطي مفتوح. أن نبحت في أسس وركائز وضعنا الأمني، وفي أسس علاقاتنا بالجيران من موقع قوة عام.

وأقول من "موقع قوة عام"، مع أنه يومياً سيتواصل واقع المخاطر على الأمن الفردي، وسيستمر الاحتكاك. وهذا الواقع سيستمر على امتداد هذا المسار. ومطلوب منا التفكير ملياً، واليقظة، ومقدار من الحذر إزاء ترتيبات الأمن العملية التي نضعها شرطاً إلى حين اتضاح نيات العدو ومدى التلاؤم بين مسلكيات الخصوم وما نتوق إليه. وسيطلب منا أيضاً إدراك قوتنا وقدرات الجيش الإسرائيلي، والحساسيات الداخلية للمجتمع الإسرائيلي. وسيكون هناك حاجة إلى فحص متواصل للأفق لتشخيص التطورات الخطرة، وهي لا تزال في مراحل تشكلها الأولية.

إن لمثل هذه الأخطار على المدى الطويل مصدرين يجدر أن نفكر فيهما، وهما قائمان إلى جانب وضعنا الاستراتيجي الحالي، الجيد جداً: الأول، الأخطار النابعة من الأصولية الإسلامية، والثاني، الأخطار الكامنة في إمكان حصول دولة عربية أو إيران على أسلحة نووية في مدى زمني يتراوح بين ثمانية أعوام وعشرة أعوام. ويمكن إيضاح هذين الخطرين من خلال الموضوع الإيراني؛ ففي إيران يتركز تضافر عوامل عدة تحمل في ثناياها مخاطر وتهديدات: نظام أصولي يعمل على تصدير نهجه السياسي إلى جميع أنحاء الحزام الإسلامي، من موريتانيا حتى بنغلادش.

وهذا النظام في حد ذاته مصدر شبه وحيد لرعاية دولة للإرهاب. وهذا النظام الإيراني يسعى لهيمنة إقليمية في الخليج وللتزود بأسلحة نووية. وبمعنى معين، فإن هذا النظام، وفي المدى الطويل، هو المصدر الأكثر بروزاً الذي يشكل خطراً على وجود إسرائيل. لكن خطره لا يقتصر على إسرائيل وحدها. بل إنه مصدر خطر على جيراننا؛ وهو مصدر خطر على الاستقرار السياسي في الخليج؛ وهو مصدر خطر على التدفق الحر للنفط الذي تعتاش أوروبا واليابان عليه؛ وهو مصدر خطر من خلال ما يشكله من تهديد على تدفق النفط وعلى نسب النمو الاقتصادي في العالم الحر؛ وهو مصدر خطر على الرقابة التي تحاول الأسرة الدولية فرضها على انتشار الأسلحة غير التقليدية؛ وهو مصدر خطر على التوازن السياسي. الحضاري بين حضارة الغرب والإسلام. وبكلمات أخرى. فهو مصدر خطر على أسس النظام العالمي وركائزه.

والإيرانيون شعب يقارب تعداداه الستين مليون نسمة؛ شعب متعنت يملك قدرات ومؤهلات وطاقة كامنة عالية. فالستون مليون نسمة يشكلون ضعف سكان العراق والفلسطينيين والأردن ولبنان وإسرائيل سوياً. ومن حيث المساحة، فإن إيران بلاد واسعة، وهي أكبر بمقدار الضعفين من مساحة العراق والأردن ولبنان وإسرائيل معاً. ومن أجل احتواء هذا التهديد، ومن أجل كبح جماحه على نحو لا يعود قادراً على تجاوز حدود معينة، فإن الانشغال بهذا الموضوع يجب ألا يكون مقتصرًا علينا.

يجب أن يكون هذا الأمر موضوعاً مركزياً مطروحاً في جدول الأعمال الدولي: بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وبمشاركة عميقة من جانب "الدول الصناعية السبع"، ومن خلال ممارسة التأثير على الصينيين والكوريين الشماليين، وهكذا دواليك.

والرافعة الأساسية في هذا الصراع هي الاقتصاد؛ فالإيرانيون يعانون ضائقة اقتصادية قاسية، وهم بحاجة ماسة إلى خطوط اعتمادات مالية وإلى التكنولوجيا [المتطورة] من الغرب. وهذا لا يمكن أن يشكل تهديداً لبرنامجهم النووي، الذي قد تكون تكلفته نحو ملياري دولار، على امتداد عشرة أعوام. فهذا [المبلغ] يمكن أن يسمحو لأنفسهم بإنفاقه، لكنهم لا يستطيعون أن يوفروا لأنفسهم الحد الأدنى الضروري للنمو، الذي يضمن شروطاً حياتية عالية، واقتصاداً داعماً لاستقرار النظام في المدى الطويل.

وهذه الرافعة هي الأداة الحقيقية والفورية القائمة اليوم. ونحن نؤمن بأن هناك أهمية قصوى لقيام جبهة مشتركة في العالم الحر. في المجال السياسي، وفي المجال الاستخباراتي، وفي المجال الدبلوماسي على حد سواء. وإذا

لم يكن هناك مفر، فمن خلال فرض العقوبات أيضاً، وذلك من أجل فرض الإرادة السياسية الدولية على إيران، ومن أجل استئصال الاتجاهات الخطرة للنظام الإيراني الحالي.

واستناداً إلى انطباعاتنا، فإن الإدارة الأميركية تدرك هذه الأمور كلها جيداً. أما بعض الدول الأوروبية وبعض دول الشرق، فبصورة أقل، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالحها الاقتصادية.

عندما ننظر إلى هذا الأفق، وفي ضوء أنه ليس لدينا سيطرة على الأصولية الإسلامية ولا على إيران، فإن علينا أن نسأل أنفسنا: هل يجدر بنا أن نحاول التوصل (ليس بأي ثمن) إلى مصالحة مع الطوق الداخلي المحيط بنا، حيث لا سيطرة لنا على خطر الاصطدام بموجة من الأصولية التي قد تسيطر على دول أخرى، أو باحتمال تسليح إيران بأسلحة نووية بعد عشرة أعوام.

ووفقاً لفهمي للأمور، فالإجابة عن السؤال يجب أن تكون بالإيجاب. وهناك جدوى من محاولة التوصل إلى تهدئة للنزاع من حولنا، حتى لو لم تكن لدينا سيطرة كاملة على ما يحدث في العالم في موضوع الأصولية الإسلامية أو انتشار الأسلحة غير التقليدية.

والإجابة هي هكذا: ليس فقط لأن الدول البعيدة عنا من الأصعب عليها ممارسة حالة عداء نشيط ضدنا من فوق حدود دول مجاورة لنا (في هذه النقطة بالذات، رأينا في حرب الخليج أنه في أوضاع شديدة الخصوصية من الممكن أن تطلق علينا صواريخ أرض. أرض من فوق أراضي الدول المجاورة)، بل قبل أي شيء آخر لأننا نقلل بذلك إمكان القتال النشط مع دول حزام القشرة ومع الدائرة الداخلية في آن معاً. وبذلك نكون قد أرحنا تحويل مواردنا من الإنفاق على الأمن الجاري، ومن الاشتباكات اليومية على الحدود، إلى بناء قدرتنا الشاملة، وإلى بناء قدرات استراتيجية على نحو خاص.

وسيكون هناك من يقول: أنت مخطيء؛ فلن تكسب من ذلك أي شيء، لأنه في اللحظة التي يسقط التهديد الأمني الفوري والخارجي، النابع من الحلقة الداخلية، فإن ميزانيات الأمن ستقلص، ولن يكون في إمكانك الاستثمار في تعزيز القدرات الاستراتيجية. وفي الرد على ذلك، جدير أن يقال إن تحويل الموارد من الأمن إلى البنية التحتية، في حال قررنا فعل ذلك، سيستمر أعواماً معدودة من خلال عوائد النمو الاقتصادي، والارتفاع العام في الناتج القومي الإجمالي، والموارد المتاحة للدولة. وهذا يعني "زيادة في حجم الكعكة" التي يمكن أن يقطع منها حصة للأمن، عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك.

ما هي الكلمة الأخيرة والجوهرية في موضوع الميزانية: من ناحية الميزانية، فحتى في ضوء الاحتمال الأكثر تفاؤلاً بأننا ربما كنا على أبواب تسويات سياسية ناجحة، يجدر بنا ألا ننتظر عوائد (Peace Dividend) مبكرة جداً من السلام؛ فإعادة الانتشار. في "غزة وأريحا أولاً" لوحدها ستكلفنا 600 مليون شيكل. وقد قدمنا حساباً بأربعمئة وثلاثين مليون شيكل فقط. لكن حتى هذا [الرقم] لا يبدو بسيطاً في نظر وزارة المال. ومن أجل الاحتفاظ بنظام قوة سلاح الجو في حجمه الحالي، ومن أجل الحفاظ على القدرة، وإبرازها، نحن بحاجة إلى 200 مليون شيكل سنوياً ولا أريد الخوض في تفاصيل بقية الأمور.

وبالنسبة إلى العملات الأجنبية، أي دولارات المعونة الأميركية فسنكون "مرتهنين" حتى سنة 1999 في اللحظة التي نوقّع فيها صفقة بشأن طائرة المستقبل، أكانت هذه طائرة من طراز "ف. 15 إي" (F-15E) أم من أي طراز آخر.

أما منظومة سفن الصواريخ المستقبلية الخاصة بسلاح البحرية، فلا تزال تتهدى فوق مياه اللسان البحري لخليج المكسيك؛ فهذه السفن ما زالت في الطريق، ولم تصل بعد. وهي أيضاً ستكون عندما تصل بحاجة إلى بنية تحتية تتطلب إنفاقاً بالشيكلات، وتتطلب إعادة تنظيم من أجل استيعابها في السلاح.

نحن في خضم مسار تعاضم واسع جداً في جميع المجالات. طائرة المستقبل؛ منظومة قوة السلاح البحرية؛ مضاعفة عدد طائرات الهليكوبتر من طراز "أباتشي". وفي إمكاننا أن نحصل أيضاً على 24 طائرة من طراز "ف. 16" (F-16)، من مستودعات الجيش الأميركي، ونحن نواصل إنتاج الدبابات ميركافا وناقلات جنود مدرعة ثقيلة، ونواصل زيادة قدراتنا في الأسلحة الدقيقة والمتطورة التي تنتهجها صناعاتنا المحلية.

وفي نظري ثمة أهمية للعمل المنهجي في هذه الاتجاهات؛ فنحن نشعر بأننا بتنا نسير في اتجاهات صحيحة على صعيد عملية تعاضم لقدراتنا طويلة المدى، بهدف تغيير نسب التآكل في تلك القدرات، ولتحقيق فعالية عالية جداً لقوتنا القتالية. وبمعنى معين، فما رأيناه في حرب الخليج، وما تلمسناه بأطراف أصابعنا. ضمن معطيات مخبرية شبه معقمة. في عملية "تصفية الحساب"، يعزز إحساسنا بأننا نسير في الاتجاه الصحيح.

وهناك أهمية كبيرة للعمل المنهجي. إن عدم التراجع كل عام. أو كل مرة يتغير فيها رئيس الأركان، أو وزير الدفاع أو رئيس الحكومة. بين اتجاهات مركزية في مشاريع أساسية، بل تشخيص ما يجب عمله، والتمسك والمثابرة في هذا العمل على امتداد ثمانية أعوام أو عشرة أعوام أو اثني عشر عاماً، إلى أن تتضح الأمور وتقود إلى نتائج، وحتى لو حدث تقليص في ميزانية الأمن الجاري، فالعمل الصحيح هو أن نجري من جديد عملية مناقلة داخلية في [بنود] هذه النفقات، وأن نعمل على تسريع مسارات التعاضد في قوتنا في جميع الاتجاهات التي اخترناها.

وفي المقابل، سنواجه في هذه المرحلة مشكلة الطاقة البشرية بكل جوانبها، بما في ذلك فترة الخدمة. فتخفيض شهر من فترة خدمة التجنيد الإجمالي يعني إضافة مئة مليون شيكل جديد سنوياً إلى الناتج القومي الإجمالي. وهذا قائم فقط في الدائرة الأولى، من دون احتساب التأثيرات الفرعية. وتقصير مدة الخدمة يؤدي أيضاً إلى نجاعة الواقع الإداري في الجيش، إذا نفذناه بصورة صحيحة، وكان مرفقاً بتخفيض مدروس للعبء على الاحتياط، وربما مع نمط معين من "الخدمة الوطنية"، المكمل لاحتياجات الجيش.

هذه الأمور كلها يتوجب علينا أن نعالجها بسرعة وبإلحاح لأن الزمن المحدد منذ تحريك المسار إلى أن يحين استخراج النتائج توفيراً أو تغييراً في الاستثمارات يتراوح بين عام ونصف عام وعامين.

خلاصة القول، إننا في أوج فترة عاصفة واستثنائية. وسنة 1994 ستكون، كما أتصور، سنة المفاوضات الجوهرية والأساسية مع جيراننا كافة، وفي نهايتها سنعلم إذا كنا سائرين إلى تسويات سياسية أو إلى طريق مسدود. إن أمامنا تشابكاً معقداً من الأبعاد السياسية والاستراتيجية طويلة المدى، يتداخل فيها ألم مرتبط بثمن الأمن الفردي، الذي يبقى دائماً ذا طابع إشكالي في صراعات من هذا النوع وخصوصاً في مراحل من النوع الذي نعيش فيه الآن.

وهذا يقود أحياناً إلى حيرة معينة في أوساط الجمهور. ولمواجهة هذه الحيرة، يجدر أن نتطلع بصورة أكثر عمقاً واستقامة إلى مصادر قوتنا الفعلية. فمثل هذه النظرة ستؤدي، بحسب اعتقادي، إلى مزيد من الثقة بالنفس، ومزيد من "التماسك" الداخلي، ومزيد من الإدراك أنه، قياساً بخصومنا، فإن قدرتنا أكبر كثيراً، وستؤدي أيضاً إلى تفهم لحقيقة أن القوة لوحدها لا تشكل استجابة لكل شيء. وعلينا أن نوضح لأنفسنا. من خلال المسالك المفتوحة (حتى تلك المؤلمة وكثيرة الاحتكاك أحياناً) في مجتمع ديمقراطي. أهدافنا البعيدة المدى، وأن نكون مستعدين لخوض الصراع بكل ما نملك من قوة من أجل الأمور الحيوية لأمننا، ولنوعية حياتنا، ولطابع دولة إسرائيل، وأن نكون أيضاً مستعدين في الوقت ذاته لتلبيين موقفنا في الأمور غير الحيوية، بالنسبة إلينا، والتي من دون تلبية للموقف إزاءها من جانبنا، فإننا لن نحقق المصالحة مع جيراننا.

وفي الأساس، سيكون مطلوباً منا الصمود بقوة، مع جيش متأهب وأعين يقظة، وأن ندرك أنه ستكون هناك عراقيل، وصراع، وضحايا، وثمان، لكن أيضاً فرص وإمكانات. وأن ندرك أيضاً أن دورنا، بعد أن نوضح لأنفسنا ما نريد ونحسم موقفنا إزاء ما نريد، أن حصتنا في التطور هي النصف على الأقل، وهي في أيدينا، ونحن الذين نحسم مصيرنا، ونحن وحدنا نتحمل المسؤولية عن ذلك.

وأقول، نحن نتحمل المسؤولية عن ذلك كمجتمع، وكأفراد أيضاً، وهذه أيضاً مسؤولية إزاء أولادنا وإزاء الأجيال المقبلة. فإذا أدركنا هذه الأمور، وعملنا بموجبها، تصبح هناك فرصة طيبة لأن نجد أنفسنا بعد ما عانيناه من ضائقات وما واجهناه من عقبات، نخطو في نهاية المطاف نحو مستقبل أفضل.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx